خلال الندوة النسائية التي أقامتها في صالة العويهان بمنطقة الصليبيخات

السعيد: النساء يعانين من مشكلة التوظيف وبعض المهن لا تزال مقتصرة على الرجال

- أي وزير ينتمي إلى حزب سأقف ضده وأستجوبه في حال نجاحي في الانتخابات
- عدم وجود نائبة بالبرلمان يجعل بعض القضايا التي تخص النساء معلقة حتى يحلها الرجل

فجر السعيد

- المرأة عند وصولها في مجلس 2009 وضعت جزءاً كبيراً من القوانين الموجودة

أكدت مرشحة الدائرة الثانية في الانتخابات التكميلية فجر السعيد ان الكثير من النساء يعانين من مشكلة التوظيف لاسيما عندما تكون المرأة قد تجاوزت سن الاربعين، داعية الى تغيير المفاهيم حول متاهج التوظيف.

وأضافت اثناء الندوة النسائية التي اقامتها في صالة العويهان في منطقة الصليبيخات الى تمكين المرأة في المناصب القيادية في المؤسسات والوزارات الحكومية، مع فتح أبواب التوظيف في كل المهن ذاكرة انه الى اليوم لا تزال بعض المهن مقتصرة على الرجال ومن ضمنها على سبيل المثال المطافي

وشددت السعيد على ان أي وزير ينتمي الى حزب سنقف ضده وتستجوبه في حال نجاحها في الانتخابات التكميلة، موضحة ان الاستجواب سيكون من محور واحد وهو «ولاؤك للكويت أم للحزب الذي تنتمي له».

وبدأت مرشحة الدائرة الثانية حديثها بأننا دولة مدنية مصدر تشريعاتها وهرمها هو الدستور فأي قانون لا يتوافق مع رحم الدستور باطل، لذلك وجب رفع التمييز عن الانثى واعطاء المرأة حقها اسوة بالرجل، ومن أهم مظاهر هذه المساواة اعطاء المرأة الكويتية حقوقها استنادا الى المادة التاسعة «الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، يحفظ القانون كيانها، ويقوي أواصرها، ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة، حيث تؤكد المادة 9 ان الدولة تكفل كيان الاسرة بينما القانون يقول ما ادرس عيال الكويتية حتى تتطلق طلاقا بائنا او يموت زوجها» مشددة على ان هذا قانون بنافي الدستور ولم يفكر احد ان يرفعه الى المحكمة الدستورية.

وتحدثت مرشحة الدائرة الثانية عن اصرارها على الحضور بمجلس الامة قائلة «اليوم هناك 49 نائبا رجلا بينما لا توجد نائبة، مما يجعل بعض القضايا والمشاكل التي تخص النساء معلقة حتى يحلها الرجل، موضحة ان هناك نظرة في المجتمع ترفض هذه الامور بينما لو كانت هناك امرأة في المجلس فان الوصول لها اسهل بكثير»، واوضحت السعيد ان هناك اتهاما للمرأة بانها لا تهتم بقضايا المرأة اذا وصلت الى البيت التشريعي، وأجابت قائلة «ان المرأة عند وصولها في مجلس 2009 وضعت جزءا كبيرا من القوانين الموجودة، بينما الرجل يعتمد في الانتخابات على العنصر النسائي وعندما ينجح اخر من يفكر فيها تشريعيا والذي اعطاها الدستور حقها، وقالت السعيد ان سواد الدستور لا تميز المرأة عن الرجل والذي يميزها هو القانون الذي وضعه المشرع الذي اخذ من صلاحيات المرأة ويضيف للرجل.

وشددت السعيد على ان الشرطة النسائية يجب ان تكون داخل المخافر حتى تكسر الحرج للمرأة المواطنة عندما تدخل عليها وهي في مشكلة وتريد ان تشكو، موضحة انها تسد النقص الموجود بين افراد الشرطة، مستنكرة ان تكون الشرطة النسائية مقتصرة على المطار.

واشارت السعيد الى ان قانون الجنسية فيه العديد من المشاكل وأهمها تجنيس ابناء الكويتين رافضة التفضيل بالمعاملة بين الكويتي الذكر الذي يتم تجنيس ابنائه وبين الكويتية الانثى التي لا يتم تجنيس ابنائها، متسائلة: «باي حق حرمتم ابناء الكويتية من جنسيتهم»، مشددة على ان الدولة تصرف على ابناء الكويتية حتى يبلغوا سن الرشد بعدها «تشيل» ايدها منهم، واصفة الدولة بانها تهدر المال العام.

وذكرت السعيد بان في عهد الشيخ عبدالله السالم كان يصرف للمرأة بيت اسوة بالرجل الى ان جاء مجلس 1973 وحرمها من حقها في الرعاية السكنية، والمشرع الرجل هو من الغى هذا الحق، مبينة انها ليست ضد المشرع الكويتي الا ان المرأة تمثل 67% من عدد السكان وبالتالي نحن اولى كنساء ان ندافع عن حقنا.

واستنكرت السعيد عدم «الفزعة» في اقرار القوانين مهمة، مشيرة الى اننا لدينا الفزعة في «الخراب».

- لدينا الفزعة في «الخراب» واتمنى أن أرى اعتصاماً في الإرادة لإعطاء المرأة الكويتية حق تجنيس ابنائها

متمنة ان ترى اعتصاماً في ساحة الارادة لاعطاء المرأة الكويتية حق تجنيس ابنائها او تغيير القوانين المهترئة.

وأوضحت السعيد انها ضد زيادات بدل الايجار ثماما وهي مع توزيع وحدات سكنية قلل او شقق، لان الزيادة في بدل الايجار تجعل من اسعار الايجارات تصل الى الجنون، داعية الى استئجار الدولة للعمارات والمجمعات السكنية وعن طريقها توزع الشقق بدل اعطاء بدل الايجار. وخاطبت السعيد رئيس مجلس الوزراء قائلة انه آن الاوان اليوم لتطبيق الحكومة الالكترونية في المعاملات مشددة على ان العالم اليوم يعيش ثورة الكترونية وعلينا ان نعيش هذا الحدث بدل استخدام كمبيوتر «صخر»، داعية الى ان الحكومة الالكترونية مطلب مهم جدا، ولكن مشكلتنا هي في التنفيذ او ان يدخل احد في الخط حتى يستفيد وليس لنا قرار «حاسم».

أكد أن حب الوطن عهد قطعه على نفسه ومنهج يسير عليه

الفيلكاوي : عجلة التنمية معطلة نتيجة عدم الاستقرار السياسي والنظام التعليمي بحاجة إلى إعادة تقييم

الفيلكاوي متحدثا

حضور كثيف

دعا مرشح الدائرة الثالثة طاهر الفيلكاوي إلى ضرورة معالجة المشاكل والهموم التي يواجهها الوطن والمواطن مشيرا إلى أن معالجة المشاكل والأزمات وكيفية التعامل معها يجب أن تكون عبر نظرة واسعة وليس من زوايا ضيقة.

وقال الفيلكاوي في افتتاح مقره الانتخابي مساء أمس الأول إن عدم الاستقرار السياسي في الكويت هو أساس عدم دوران عجلة التنمية مؤكدا بدون الاستقرار لا أرض خصبة للتنمية تنموا فيها.

وقال : لقد قسمت قسمين في حياتي القسم الأول عندما تقلدت رتبة ملازم قبل 30 عاما والقسم الثاني عندما كنت نائبا في المجلس المبطل 2012 ، اقسمت على حماية الدستور والقانون والشعب والذود عن الوطن الى آخر قطرة من دمي مؤكدا ان حب الوطن والولاء له والعمل على تنميته عهد قطعناه ومنهج سرنا عليه.

وأشار الى أهمية ترك التهم والأزمات التي تتصدر المشهد السياسي حاليا في الكويت الى القضاء حتى تثبت الأمور.

وأكد أهمية وجود خطة إستراتيجية تكون واضحة ومدروسة في العديد من القضايا التي تهم المواطن.

وتطرق الفيلكاوي ضمن معرض حديثه الى النظام التعليمي في الكويت الذي بحاجة الى دراسة وإعادة تقييم مشيرا الى أهمية تحويل المدرسة في مراحلها التعليمية الى بيئة جاذبة للطلبة من خلال تقييم المناهج التي تدرس ومدى قدرة الطالب على استيعابها لاسيما في المرحلة الابتدائية.

ورفض الفيلكاوي في عدم ضبط الغش الذي يتجه إليه بعض الطلبة بمساعدة معلمين نظير مقابل مادي ونحن في فترة الاختبارات النهائية مشيرا إلى أن للغش في الاختبارات أصبح له أساليب وفنون تجعل من الطالب الذي اتجه للغش يتساوى مع الطالب المتفوق الذي اعتمد على مذاكرته واجتهد!

وعرج الفيلكاوي الى قضية التوظيف مشيرا الى بعض المسؤولين في الدولة يرفضون قبول توظيف الكويتيين ويسمحون بتوظيف الوافدين وذلك خوفا على كرسيهم في المستقبل ولان الموظف الكويتي لا يرضى بالخطأ ولا يتم شراءه.

وقال : هناك نصف مليون وافد في الوظائف الحكومية ويمكن إحلال الكويتيين محلهم لمعالجة أزمة التوظيف.

ولفت إلى قضية عدم مساواة الرواتب في الجهات المختلفة للموظفين مدللا على حديثه بالقول « نجد موظف يحمل شهادة معينة ويكون راتبه اقل من موظف آخر يعمل بجهة أخرى في نفس الشهادة والمهام الوظيفية وطبيعة العمل . و هي مشكلة بحاجة الى معالجة جادة

كما أشار الى انه تقدم باقتراح اثناء عضويته في المجلس المبطل في ضرورة تمتع جميع المتقاعدين في مكافأة نهاية الخدمة والذي كان يقتصر على جهات معينة دون غيرها متسائلا « ما الذي يحللها على فئة دون أخرى. وقال اليوم أثلج صدري وأنا أرى ان ذلك سيقر براتب ستة ونصف للمتقاعدين.

وطالب الفيلكاوي في مزايا للمتقاعدين والسماح لهم بالتوظيف على بند المكافآت مشيرا إلى ان هناك العديد من القضايا التي توجد لها الحلول ولكن يجب قبل كل شيء ان ننظر إلى حجم المشكلة ونعترف بوجودها ونضع الحلول لها ونطبقها. من جهته اثنى د. فوزي الخواري على دور الفيلكاوي عندما كان نائبا في المجلس المبطل وسعيه مع عدد من زملائه في تمرير الكثير من الأمور المعطلة والتي كانت حبيسة الأدراج الحكومية مشيدا بجهوده الواضحة وفي تبنيه القضايا التي تهم الوطن والمواطن.

وتطرق الخواري الى ما يحصل في البلد من علامات استفهام وقال : ولانعرف من العدو اليوم كانا في غزو داخلي تتعرض له الكويت وللأسف إن الروائح خرجت للعلن وهناك أموال تنهب.

وأكد ان الخيانة يجب ان يتصدى لها كل مواطن شريف فالذي يحدث هو نهب مبرمج للكويت وخيراتها مشيرا إلى ان مجلس الأمة كان موقفه متخاذل مع هذه القضايا فهناك ملبارات لا نعرف مصيرها.

بدوره تطرق المحلل والناشط السياسي حجاج بوخضور الى العديد من القضايا وارتباطها دوليا واقليميا مشيرا إلى ان العالم اليوم يتحكم فيه أقلية بالأكثرية ويمر في مرحلة مهمة ويجب ان نفهم ما يجري في العالم.

وأشار بوخضور الى قضايا وأزمات محلية مثل القضية الإسكانية التي قال اننا نستغل مساحة 5 بالمئة فقط من الأراضي المستغلة للسكن ويفترض ان لا يكون لدينا أزمة إسكانية مشيرا إلى عدد من الحلول ضمنها إعادة توزيع المناطق الصناعية وإعادة تنظيمها بتوزيع سليم وتكون محلها مناطق سكنية. ولفت بوخضور الى قضايا أخرى تهم المواطن وقال إن الحلول كثيرة ومتعددة إذا أردنا فعلا التعامل معها ومعالجتها.

أوضح أن الكويت تمتلك سلاح الوحدة الوطنية الذي يعد الأقوى عالمياً

بودي: نواب الأمة مطالبون بالعمل مع قواعدهم الانتخابية لتعزيز الانتماء الوطني والتصدي للأفكار المنحرفة

حمد بودي

أكد مرشح الدائرة الثانية للانتخابات التكميلية لمجلس الأمة حمد بودي انه يوجد في الكويت سلاحا اقوى من كل الأسلحة ورثه الشعب وتناقله عبر أجيال الوطن وهو الوحدة الوطنية التي تشكل له درعا حامية وواقية من أي أخطار قد تتهدده عبر الحدود، مشيرا إلى ان المعدن النفيس يظهر عند المحن، وان معدن اهل الكويت الأصيل ظهر في أعظم محنة قد يتعرض لها وطن من الأوطان وهي محنة الغزو.

وقال بودي إن ما ابداه الكويتيون إبان الغزو من وحدة وتكاتف والتفاف حول قيادتهم الشرعية، وما يحمله مؤتمر الطائف من رموز، كل ذلك يؤكد أصالة الشعب وتمسكه بالثوابت الوطنية التي شكل الدستور إطارا مكتوبا لها بعدما تناقلتها أجيال الوطن في القلوب والعقول

ورأى بودي ان أمام مجلس الأمة في هذا الظرف الحساس الذي تمر به المنطقة والأمة، مهمة جسيمة ربما تشكل أخطر مهمة له عبر نصف قرن من مسيرته الدستورية، ولاسيما انه يشكل الآن كل أطياف الشعب الكويتي، وبالتالي فالنواب مطالبون بالعمل مع قواعدهم الانتخابية لتعزيز الانتماء الوطني وعدم تسرب الأفكار المنحرفة التي تتداول ليس بعيدا عنا، مهما كان مصدرها ومن أي جهة تصدر، والابتعاد عن التكسبات السياسية في قضية دغدغة المشاعر وتسجيل مواقف، فالوطن أكبر من أي مصلحة لأي جهة او شخص.

أكد أن يوم الاستقلال فرصة لتجديد الولاء للوطن والالتفاف حول القيادة السامية

الحبيب لأصحاب الخطابات الطائفية: اتقوا الله في الكويت وتمسكوا بالوحدة الوطنية

أوضح مرشح الدائرة الثالثة للانتخابات التكميلية لمجلس الامة اسماعيل الحبيب ان مناسبة يوم الاستقلال التي تصادف غدا 19 يونيو هي مناسبة مهمة بتاريخ الكويت، ففيها تتذكر ما رسخه الاجداد من وحدة وطنية وتآلف وعمل مشترك لبناء اسوار الكويت، وجعل الكويت على مصاف الدول المتقدمة، وهي فرصة لتجدد فيها ولاءنا وحبنا لوطننا الغالي والتفافنا حول صاحب السمو امير البلاد حفظه الله ورعاه.

وقال الحبيب في تصريح له «اننا في اشد الحاجة الان الى ان نتمسك بوحدتنا الوطنية وان نتكاتف ونتوحد، في ظل الظروف الاقليمية الملتهبة التي تعيشها بعض دول الجوار، وان نبتعد كل البعد عن اثارة النعرات الطائفية التي من شأنها ان تحرق الاخضر واليابس».

وحض الحبيب اعضاء مجلس الامة بصفة خاصة على «الابتعاد عن الخطابات الطائفية، او اثارة القضايا الخارجية التي تجعل الكويت طرفا في قضايا لا علاقة لها بها، وتتسبب في حدوث حرجا للقيادة السياسية»، مشيرا الى ان امن الكويت واستقرارها ورخاءها مسئوليتنا جميعا، والحفاظ على الوحدة الوطنية هو الهدف الأسمى لأبناء هذا الوطن

أكد أنه مرشح مستقل ولا ينتمي لأي تيار أو تكتل

الهاجري: قضايا الشباب والمرأة على رأس أولوياتي .. والتنمية الاقتصادية هي أساس التطور

- ضرورة الإفادة من الفوائض المالية الحالية وتوظيفها في مشاريع تخدم تنمية وتطوير الكويت

أعلن مرشح الدائرة الثانية محمد هزاع الهاجري، انه يحترم جميع المرشحين للانتخابات التكميلية لمجلس الأمة، إلا أنه مرشح مستقل ولا ينتمي لأي تيار أو تكتل سياسي، مضيفا أنه يعمل بخط محافظ حيث تنصب اهتماماته بالقضايا الوطنية، وهو ما ظهر جليا خلال السنوات الماضية، من خلال وجوده بجانب أبناء الدائرة الثانية بأكثر من مكان منها نادي الصليبخات، كما انه يسعى إلى أن يكون دائما بجانب المواطن وأن معه لا عليه، وهو الأمر الذي بدأه في السابق ونسعى للاستمرار عليه بثباته على مبادئه الحقه.

وقال الهاجري: خدمت في نادي الصليبخات الرياضي ولا زلت رئيسا للنادي، حيث وضعت على عاتقي خدمة أبناء الدائرة والشباب على وجه الخصوص، مشيرا إلى انه سيطالب بإعطاء الشباب حيزا كبيرا من الرعاية والاهتمام، وإفساح المجال امامهم للعمل والانجاز والإبداع، ودعم قطاعاتهم المختلفة، واستثمار طاقاتهم بما ينسجم ومواد الدستور الكويتي ورؤية الدولة المستقبلية في الاعتماد على التنمية البشرية وتطوير كافة مناحيها ، واضاف: سأركز على استثمار الطاقات الشبابية من خلال الدفع بمختلف فئات النشء في مجالات التنمية المختلفة وصقل مواهبهم بالخبرات المطلوبة حتى يساهمون في نهضة البلد لأن الشباب هم الثروة الحقيقة كما إن الدولة ملزمة دستوريا بالاهتمام بعنصر الشباب حسب نص المادة العاشرة من الدستور والتي نصت على أن «ترعى الدولة النشء وتحميه من الاستغلال وتقيه الإهمال الأدبي والجسماني والروحي .

وعن قضايا المرأة، قال الهاجري: المرأة هي نصف المجتمع، فهي التي تربي النصف الآخر، وهي امي وأختي وابنتي وزوجتي، وفي حال فوزي سأتبنى في المجلس بإعطاء المرأة النصيب الأكبر من الاهتمام التشريعي لأن المرأة لدينا وللأسف لا تزال مظلومة في العديد من التشريعات والقوانين ومطلوب من النواب التحرك بشكل جاد وملزم لإنصافها في العديد من المجالات، ونشدد على ضرورة إعطاء الحكومة للمرأة كافة الحقوق والامتيازات التي نص عليها الدستور الكويتي وعدم التفرقة فيما بينها وبين الرجل وخاصة فيما يتعلق بحقوقها وأبنائها الإنسانية والوظيفية.

وطالب الهاجري الاستفادة من التجارب العالمية للارتقاء بالتعليم في الكويت، والاستثمار البشري عبر التعليم والذي هو الرأسمال الحقيقي الباقي للكويت، والهدف الحقيقي للتنمية التي نسعى اليها من أجل تطوير الكويت بعقول وافكار وسواعد ابنائها وشبابها . كما طالب بالسماح لأي مواطن أو مواطنة يحصل على قبول للدراسة الجامعية وما فوقها من إحدى الجامعات المتميزة عالميا بالابتعاث للدراسة على نفقة الدولة، مشددا على ضرورة تشكيل المجلس الأعلى للتعليم كجهاز منفصل عن وزارة التربية والتعليم يتبع مباشرة لمجلس الوزراء تكون مهمته التأكد من جودة التعليم، ويعمل كهيئة رقابية تنظيمية تكون مسئولة عن ترخيص أي مدرسة أو جامعة أو معهد وتحديد المواصفات العمرانية والصحية والسلامة العامة حتى تحصل على الترخيص، كذلك منح ترخيص لمن يرغب أن يكون معلما من خلال اختبارات عالمية موحدة، وتحديد المناهج الدراسية واعتمادها مع أعطاء أولوية التدريس للكويتيين .

محمد هزاع الهاجري